



غرفة صناعة الأردن  
Jordan Chamber of Industry

الرقم Ref. No. ٩٠٥ / ٣ / ١٨  
التاريخ Date ٢٠٢٢ / ٧ / ٢١

السادة قطاع الصناعات الغذائية والتموينية والزراعية والثروة الحيوانية المحترمين  
تحية طيبة وبعد،

أرفق لحضراتكم صورة عن كتاب رئاسة الوزراء رقم 49032/1/11/3 تاريخ 2022/07/20 ومرفقاته فيما يخص موضوع التعامل مع المواد الخطرة والرقابة عليها وقرارات مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/07/14.

وعليه للتكرم بالعلم والاطلاع والالتزام بما ورد أعلاه.

وتفضلوا حضراتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،

محمد وليد الجيطان

نائب رئيس غرفة صناعة الاردن

ممثل قطاع الصناعات الغذائية والتموينية

والزراعية والثروة الحيوانية



962 6 464 26 49 | 962 6 464 37 19



PO. Box 811286 Amman 11181 Jordan

www.jci.org.jo | jci@jci.org.jo

١٨



الرقم ..... ٢ / - / ١ / ١١ / ٤٩٠٣٢  
التاريخ ..... ٢١ / ذو الحجة / ١٤٤٢  
الموافق ..... ٢٠٢٢/٠٧/٢٠

معالي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
معالي وزير العدل  
معالي وزير الداخلية  
معالي وزير الصحة  
معالي وزير البيئة

لاحقاً لكتابي رقم (٤٦٨٢٢٢/١/١١/٣) تاريخ \_\_\_\_\_ خ  
٢٠٢٢/٧/٧

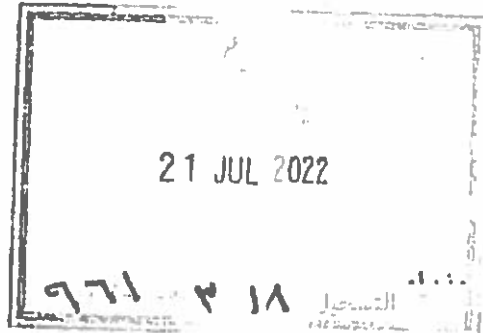
استعرض مجلس الوزراء (محضر اجتماع اللجنة المشكلة - بموجب كتابي  
أعلاه - لدراسة موضوع التعامل مع المواد الخطرة والرقابة عليها)، وقرر المجلس في  
جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٤ ما يلي:

أولاً: اعتبار وزارة الداخلية الجهة الحكومية المركزية التي تتولى ملف التعامل مع  
المواد الخطرة، وتكليفها بما يلي:

- إعداد خارطة وطنية بالمواقع التي تحتوي على المواد الخطرة.
- إعداد مشروع قانون إطار للتعامل مع المواد الخطرة على أن يتضمن مشروع  
هذا القانون تشكيل لجنة وطنية للتفتيش على المواقع التي تحتوي على المواد  
الخطرة، وعرضه على اللجنة المشار إليها أعلاه، تمهيداً لرفعه إلى مجلس  
الوزراء.
- تنسيق أعمال الجهات المختصة بالتعامل مع المواد الخطرة إلى حين صدور  
القانون الإطار المشار إليه أعلاه.

واقبلوا فائق الاحترام.

/رئيس الوزراء



نسخة/إلى معالي وزير  
نسخة/إلى عطوفة



رئاسة الوزراء

هام وعاجل جداً

الرقم ٢ / ١ / ١١ / ٤٦٨٢٢  
التاريخ ٨ / ذو القعدة / ١٤٤٣  
الموافق ٢٠٢٢/٠٧/٠٧

معالي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
معالي وزير العدل  
معالي وزير الداخلية  
معالي وزير الصحة  
معالي وزير البيئة

في ضوء الحديث الذي دار في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٦، أثناء مناقشة موضوع المواد الخطرة والرقابة عليها، وبهدف تعزيز الرقابة على الشركات التي تتعامل بالمواد الخطرة في مختلف مناطق المملكة ولا سيما سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وجّه المجلس إلى تشكيل لجنة من معاليكم للقيام بالمهام التالية:

١. وضع إطار تشريعي محدد للتعامل مع المواد الخطرة والرقابة عليها.
٢. تحديد جهة حكومية مركزية يكون بمقدورها أن تتولى ملف التعامل مع المواد الخطرة، وتحديد الجهة الحكومية القادرة على إعداد (خارطة وطنية بالمواقع التي تحتوي على المواد الخطرة).
٣. التنسيب بتشكيل لجنة وطنية للتفتيش على المواقع التي تحتوي على المواد الخطرة في مختلف مناطق المملكة، مع التركيز على سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وذلك على أن ترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء تمهيداً لعرضها على جلسته المنوي عقدها يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/٧/١٤.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة/إلى عطفة أمين سر مجلس الوزراء

٥٧